

د. صالح فركوس
قسم تاريخ
المركز الجامعي قالمة

أضواء جديدة حول جذور الثورة الجزائرية (1945-1954)

ملخص

لا شك أن جذور أول نوفمبر 1954 تفرض علينا أن نترك ميدان العموميات لنبين إلى أي حد كانت بذور الثورة الجزائرية قد زرعت في قلوب الجزائريين إثر انتفاضة يوم 8 ماي 1945 والتي تم قمعها بوحشية من طرف المحتل مخلفة إصابات جماعية. لقد كانت هذه الانتفاضة المحرك القوي لتجاوز كل الوعود الاستعمارية والتخلص من المطالب السياسية والإصلاحات الاستعمارية الكاذبة، كما شكلت منعرجا خطيرا في تاريخ الأمة الجزائرية، حيث تبخرت كل إمكانيات العمل السياسي واضمحت في نطاق القوانين الفرنسية الاستعمارية، وبدأ الإعداد لانطلاقة الثورة الجزائرية، فكيف تم ذلك ؟

أولا- مجازر 8 ماي 1945 .

لأول مرة في تاريخ تلك الأحداث
ينكشف لنا إلى أي حد كان المحتل
الفرنسي ينتهك حقوق الإنسان
ويدوس على كل العهود والمواثيق
الدولية، ولكن قبل البدء، حري بنا أن
نتعرف على ملابسات وظروف
مظاهرات ومجازر 8 ماي 1945
بالجزائر، كيف حدثت ؟ يعتبر الثامن
من ماي 1945 أحد

Résumé

Certes, les origines du premier novembre 1954 nous imposent de quitter le domaine des généralités pour montrer jusqu'à quel point les semences de la révolution algérienne ont déjà été plantées dans les cœurs des Algériens lors du soulèvement pacifique du 8 mai 1945 sauvagement réprimé par l'occupant par d'effroyables massacres collectifs. Rien ne peut être obtenu au travers des engagements de réformes coloniales, encore moins des revendications pacifiquement exprimées. Un tournant irréversible est alors donné à l'histoire de la nation algérienne et à l'action des partis politiques. Ainsi peut-on savoir quelles sont les origines du 1^{er} novembre 1954

المعالم الهامة لتاريخ الجزائر خلال القرن العشرين ، لأنه كان نهاية لمرحلة تاريخية وبداية لمرحلة جديدة وضعت قطار الحركة الوطنية الجزائرية على سكة التحرر .

لقد حدثت هذه المظاهرات وهذه الجرائم الاستعمارية بالشرق الجزائري في مدن رئيسية ثلاث هي: مدينة سطيف، قالمة وخراطة ثم انتقلت إلى القرى والأرياف والمدن، فكانت إبادة حقيقية اقترفتها أيادي المستعمر، فكيف كان ذلك؟

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وانتصار الحلفاء، خرج الجزائريون في عيد النصر على المحور للتعبير في مسيرات سلمية مرخصة بها من قبل السلطات الاستعمارية لمطالبة فرنسا بتحقيق وعودها والمتمثلة في إعطاء الاستقلال للجزائر بعد مشاركة آلاف من الشباب الجزائري في حربها على الألمان .

كان والي فرنسا بقسنطينة "لستراد كاربونال" (lestrade carbonnel) الذي أعطى رخصة الاحتفال، هو الذي الأمر بإطلاق النار على كل من يحمل علم الجزائر أو ينادي بالاستقلال⁽¹⁾.

خرج حوالي ثمانية آلاف (8000) جزائري من المتظاهرين في مدينة سطيف يوم 08 ماي 1945 يحملون علم الجزائر وشعارات أخرى: " تحيا الجزائر"، "يسقط الاستعمار"، "أطلقوا سراح مصالي".

وأمام هذه الحشود الكبيرة أطلقت الشرطة الاستعمارية النار على المتظاهرين فسقط حامل علم الجزائر شهيدا، لتتحول هذه المظاهرات إلى ثورة، وبدأ الجزائريون يقاومون قوات الأمن والمعمرين ويدافعون عن أنفسهم متصددين لسلاح المحتل⁽²⁾. ونتيجة لتطور الأحداث تدخلت الطائرات والقوات البرية والبحرية يوم 10 ماي في عملياتها الإبادية ، حيث تم قنبلة مدينة خراطة وضواحيها، حوالي 44 قرية يصل عدد سكانها إلى ألف نسمة دكت بيوتهم من فوق رؤوسهم، ولم يتوقف القتل والتدمير الذي كان بدون تمييز⁽³⁾.

أما مدينة قالمة التي انطلقت فيها المظاهرات صباح يوم 08 ماي 1945 تحمل علم الجزائر وشعارات أخرى مثل: "تحيا الجزائر"، "يسقط الاستعمار"، فجاء رد قوات الاحتلال على مثل تلك الشعارات وحشيا للغاية بقتل الجزائريين. لقد أعطى رئيس دائرة

قالمة "أشياري" (Achiary) الأمر بقتل الجزائريين رميا بالرصاص، في حين تشكلت إلى جانب قوات الأمن من شرطة ودرك، ميليشيا مجهزة بأسلحة أوتوماتيكية وعربات عسكرية، وبدأ توقيف الجزائريين لأبسط شبهة، المئات اقتيدوا إلى السجون مكتوفي الأيدي والأرجل في شاحنات، وعلى حافة الطريق كان يتم إعدام الكثير منهم، حيث كان عدد الإعدامات يصل يوميا إلى ستين (60)، هذا بالإضافة إلى ما كانت ترتكبه الميليشيات من إعدامات أخرى ليلا نهارا في الشوارع أو في البيوت دون محاكمات ثم ترمى الجثث في الطرقات أو تحرق في الحقول (4) أو في المحرقة التي لا تزال إلى حد الآن قائمة بضواحي مدينة قالمة شاهدة على المجزرة التي اقترفها المحتل.

كان "أشياري" قد تلقى مكالمة هاتفية يوم 08 ماي 1945 من والي ولاية قسنطينة "ليسطراد كاربونال" يطلب منه توقيف المظاهرات بكل الوسائل الممكنة باعتباره المسؤول عن دائرة قالمة، ثم تلقى منه مكالمة ثانية تحثه على الأمر نفسه ليبدأ تنفيذ أوامر القمع والقتل بدون هوادة (5).

كما كان الفرن المخصص لصناعة الأغذية وغيرها والذي يوجد في أراضي هيليوبوليس بضواحي مدينة قالمة قد تحول إلى محرقة للجزائريين خلال أحداث 8 ماي. كان هذا الفرن يملكه رجل اسمه مارسيل لافي (Marcel lavie) رجل صناعي ومندوب مالي ومستشار لبلدية هيليوبوليس، حيث تم بتواطء منه وبأمر من أشياري حرق عشرات المئات من الجثث الجزائرية التي أبيدت وظلت مرمية في الحقول والوديان والوهاد بعد المجزرة التي أرتكبها المستعمر، فخشي من الفضيحة والصحف العالمية والرأي الدولي، فسارع إلى تغطية عن جرائمه بارتكاب هذه المحرقة في التاريخ الاستعماري البشع.

أما تقرير فرقة الدرك بتييزي وزو. Archives d'Aix-en-Provence 1CM55. 14Rapporte spécial N° 1816 جوان 1945 حول أسباب تلك المظاهرات بهدف تجنب ما وقع بولاية قسنطينة. يذكر التقرير أن الشاب أوري مصطفى 14 سنة و ترمول محمد 13 سنة كانا قد سلما لفرقة الدرك هناك رسالة مغلقة جاء فيها مايلي: "منذ 125 سنة تحت قيادة الفرنسيين لا يزال المسلمون الجزائريون يعانون ويعيشون

في فقر مدقع وبؤس رهيب، ولكن كيف يعاني هؤلاء؟ - هل رأيتم فرنسيين يمشون حفاة عراة؟ هل رأيتم فرنسيين يموتون جوعا؟ - كلا، ولكن الجزائريين المسلمين يموتون بسبب ذلك. لماذا أنتم أحرارا في بلدنا الأم ولماذا لا نكون نحن مثلكم؟! ألسنا رجالا مثلكم؟! أليس في قلوبكم الرحمة تجاهها المسلمين؟! ماذا نطالبكم، ليس أقل من الاستقلال".

أما التقرير السري للحاكم العام الى وزير الداخلية حول حالة الرأي العام الأهلي بتاريخ 07 جويلية 1945 . Archives d'Aix-en-Provence CM55.N° - 1282/CDP secret

جاء فيه: "الرأي العام الأهلي متدمر للغاية. قلق عام حول المستقبل. كثير من الناس يخشون تمردا آخر يقع. أما بالنسبة للأوروبيين فكثير منهم أصبح يرغب مغادرة الجزائر نتيجة الخوف من أي تحرك للأهالي. لقد قال بعضهم نريد أن نموت في فرنسا. إن حالة الحقد والكراهية بين الجنسين أصبحت شديدة ولا يمكن إزالتها غير أن وسيلة القمع باتت ضرورية ومبررة وفعالة في حالة أية انتفاضة". كما اطلعنا على تقرير سري لوالي وولاية مقاطعة قسنطينة "لسطرد كاربونال" الذي بعث به إلى الحاكم العام بالجزائر بتاريخ 28 ماي 1945 حول تلك الأحداث⁽⁶⁾.
موضوع التقرير: "أحداث مدينة قالمة وضواحيها".

جاء فيه ما يلي: "إن قمع التمرد بدائرة قالمة، كان قد نجم عنه اضطراب بلغ صيته مدنية قسنطينة والجزائر العاصمة ليصل إلى باريس، حدث ذلك يوم 08 ماي 1945 على الساعة التاسعة صباحا تقريبا، حينما أخبرتني مصالح الدرك بمدينة قالمة أن العلم الفرنسي بمركز مدينة واد الزناتي (ضواحي مدينة قالمة) كان قد مزق من طرف الأهالي الجزائريين، وأن حوالي ألفي (2000) من المتظاهرين كانوا بمدينة قالمة يحملون أعلام الجزائر وشعارات مكتوب عليها "تحيا الجزائر"، "يحيا الاستقلال"، "تسقط الامبريالية".

" تحركت قوات الأمن وصوبت أسلحتها اتجاه المتظاهرين ثم أطلقت الرصاص عليهم. إثرها ألقى القبض على ستة من المسلمين كانوا قد اتهموا بالتحريض على تلك الأحداث بأمر من رئيس دائرة قالمة " أشياري " .

" بعدها انتقلت (أي الوالي الفرنسي) إلى قالمة بتاريخ 13 ماي 1945 لمعاينة ما حدث برفقة الجنرال قائد الناحية العسكرية.

" وقبل وصولنا المدينة شاهدت في الحقول القريبة من المدينة كثيرا من الجثث التي لم توار التراب بعد، والتي حسب أقوال رئيس الدائرة "أشياري" الذي كان برفقتنا أنها كانت نتيجة معركة بين المتمردين وقوات المدينة.

هذه شهادة حية لأكبر مسؤول في مقاطعة قسنطينة عن فداحة الجرائم الاستعمارية اللاإنسانية .

أما دور ومسؤولية "أشياري" بقالمة في هذه المجزرة :فقد دأبت الكتابات التاريخية سواء بأقلام جزائرية أو أجنبية على وصفه بالجلاد والمجرم لما قام به خلال هذه الأحداث من جرائم باعتباره المسؤول الوحيد والمباشر على المجزرة التي انطلقت يوم الثامن من ماي بقالمة، دون التعمق في فهم طبيعة النظام السياسي القائم في ذلك الوقت أو الظروف الاستثنائية التي وقعت خلالها هذه الأحداث، إذ انه لا يمكن بأي حال من الأحوال فصل " أشياري " أو غيره عن النظام الاستعماري القائم في الجزائر سواء في سنة 1945 او خلال الثورة التحريرية (1954-1962) والذي يعتبر "أشياري " احد أدواته الإدارية المنفذة للأوامر الأفقية القادمة من المسؤولين الذين يشرفون عليه ، وهذا ما توضحه إحدى رسائل ديوان الحاكم العام إلى السيد وزير الداخلية الفرنسي في يوم 14 جوان 1946 ⁽⁷⁾ بعد أكثر من سنة مرت على هذه الأحداث وبعد أن اتخذت أبعادا سياسية وانتشر أمرها للرأي العام محليا ودوليا.

هذا وقد عثرنا على تقرير آخر سري مصدره ولاية قسنطينة من مركز المعلومات والدراسات بتاريخ 21 ماي 1945، هذا التقرير يتكلم عن أحداث 08 ماي ويذكر بالحرف الواحد "أنها كانت مجزرة حقيقية قد اقترفت ضد المسلمين الجزائريين راح ضحيتها آلاف الأبرياء" ⁽⁸⁾.

أما تقرير سري لقائد ميليشيا قسنطينة العقيد «تروנקولين (trenqueléon) بتاريخ 22 ماي 1945، أي بعد الأحداث ببضعة أيام، يصف فيه حالة الرأي العام الجزائري كما يلي:

" إن حالة الرأي العام للجمهور المسلم إثر الأحداث المأساوية التي أدمت ولاية قسنطينة، لاتزال محزنة في نظر الفرنسيين، لقد فشلت الحركة التمردية بفضل الفعل الحيوي والسريع للإدارة والضرب بقوة وخاصة بفضل الجنرال قائد ناحية قسنطينة، ولكن من المؤكد أن الأهالي لا يزالون على مواقفهم . لقد استتب الأمن رسميا، ولكن إذا اختلت الإجراءات المتخذة فان أحداثا خطيرة يخشى وقوعها" (9) هذا التقرير يبين إلى أي حد كان الإفراط في العنف والتنقيل.

أما تقرير العقيد "جوف" (Jouve) قائد ميليشيا ولاية وهران، بتاريخ 15 ماي 1945 فقد سجل ما يلي: « إنه لمن المؤكد جدا أن الاضطرابات الدموية التي وقعت بولاية قسنطينة، كانت محتملة بالنسبة لكامل القطر الجزائري، ولكن فقط عناصر المناطق التي كان تأثير الوطنيين المسلمين فيها كبيرا (سطيف- قالمة وخرطة)، هم وحدهم الذين انتقلوا الى الفعل الميداني. إن الدرس كان قاسيا للغاية، لذا ينبغي استخلاص النتائج المترتبة عنه. إن أحداثا مشابهة كالتى حصلت بولاية قسنطينة، يمكن أن تحدث في لحظة أو أخرى وفي أي مكان، لذا وجب تعزيز إجراءات الأمن، وعليه ينبغي أن يكون الردع أو القمع شديدا وسريعا" (10)

تقرير سري آخر بعث به الحاكم العام العسكري بالجزائر إلى وزير الداخلية بتاريخ 05 أكتوبر 1945 يحمل فيه مسؤولية تلك الأحداث إلى جمعية العلماء وحزب الشعب الجزائري وأحباب البيان تلك التنظيمات الجزائرية التي اتهمها المستعمر بتنظيم تلك المظاهرات للمطالبة بالاستقلال حيث « أيقظت-حسب هذا التقرير- الشعور الديني والوطني لدى الأهالي، الأمر الذي فجر الوضع وأحدث تلك الاضطرابات بمقاطعة قسنطينة في فترة حرجة »¹¹.

لقد كان من الصعب جدا إعطاء أرقام دقيقة حول ضحايا تلك الجرائم لأن الجثث ظلت مرمية في الوديان أو في الأكواخ المحروقة، حيث يصفها الباحث "جون لويس

بلانش"كمايلي: « كانت الإبادة في منتهى الدناءة والخساسة إلى حد أن محافظ الشرطة القضائي الذي أرسل في تحقيق عما حدث، اكتفى بالقول أن الأرقام خيالية، ورفض أن يدلي بالقول أكثر من ذلك »¹² في حين إدعى وزير الداخلية الفرنسي " تكسي" (Tixier) أن عدد ضحايا الجزائريين كان ما بين 1200 و 1500 ضحية، أما عملية القمح القضائي التي صاحبت هذه الحوادث وعمليات التوقيف ، فيذكر نفس الوزير أنها شملت 2400 شخصا، أطلق سراح 517 منهم وحكم على 231 من بينهم 28 حكما بالإعدام¹³.

أما القنصل الأمريكي بالجزائر الذي كان أكثر اطلاع على ما يجري في الجزائر فيذهب أبعد من ذلك، حيث قدر عدد ضحايا مجزرة 08 ماي 1945 بـ: 45 ألف ضحية جزائرية¹⁴.

والحقيقة التاريخية أن المجازر والإعدامات الاستعمارية كانت بالجملة وأن التقتيل والتعذيب كان بلا نهاية، حيث ابتدأت جرائم الاستعمار منذ إحتلال الجزائري عام 1830 واستمرت إلى غاية الاستقلال(1962)، وما مجازر 08 ماي 1945 إلا شاهدا حيا عن تلك الإبادات

اللاإنسانية التي ارتكبتها الاستعمار الذي ظل ينادي بشعار حقوق الإنسان والحرية والسلام.

هذه المجزرة الحقيقية كانت فعلا بداية استيقاظ الشعور الوطني للإعداد العسكري والسياسي لانطلاقة الثورة الجزائرية بعد أن يؤس الجزائريون من الوعود الكاذبة الاستعمارية. فكيف بدأ الاعداد والاستعداد للانطلاقة؟

ثانيا: المنظمة العسكرية السرية النواة الأولى لنظام جيش التحرير الوطني

لقد كان حزب الشعب الجزائري منذ تأسيسه عام 1931 بزعامة مصالي الحاج من أوائل الأحزاب القومية في المغرب العربي التي فضلت أسلوب الكفاح المسلح على العمل السياسي منذ بداية 1947 حيث أصبحت بعض عناصره الثورية منشغلة بالتحضير للثورة وكيفية الحصول على الأسلحة ، هذا المطلب الأخير الذي أصبح

أكثر إلحاحا بعد اندلاع الثورة في الفاتح من نوفمبر 1954، باعتباره قضية موت أو حياة، فالإشكالية التي تطرح كيف ابتدأ الاعداد العسكري والسياسي للثورة الجزائرية ؟ كان تأسيس المنظمة العسكرية حدثا هاما في تحول الحركة الوطنية الجزائرية من نضال الكلمة إلى الكفاح المسلح حيث تجسد بصورة تطبيقية على أرض الواقع منذ سنة 1947 حتى 1950 باحتضان من التيار السياسي الذي واصل نضاله منذ مطلع الربع الثاني من القرن العشرين. لقد أنشئت المنظمة العسكرية السرية التي تسمى كذلك بالمنظمة الخاصة في منتصف شهر فيفري 1945 بتزكية من مصالي الحاج زعيم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بعد حل حزب الشعب الجزائري عام 1939، حيث أسندت قيادة هذه المنظمة للمناضل محمد بلوزداد أحد أبرز الشخصيات السياسية في الحزب.

ونظرة حول الأوضاع السائدة في الجزائر قبيل الثورة التحريرية تتضح أمام القارئ فكرة حتمية هي مباشرة الإعداد للعمل المسلح خاصة بعد المجازر التي ارتكبتها المستعمر يوم الثامن ماي 1945 بالشرق الجزائري، والتي كان من أهم نتائجها التفكير بعمق في إعداد ثوري استراتيجي عن طريق تحضير قوة منظمة ومتخصصة في مختلف الأعمال الثورية، بمعنى جهاز قادر على تحدي ومواجهة قوات الاحتلال.

15.

لقد بادر محمد بلوزداد بتتصيب أعضاء هيئة الأركان من الرجال الذين يثق فيهم وبدأ الاتصال أولا بأحمد بن بلة وحسين آيت أحمد وتشكلت هيئة الأركان من السادة:

حسين آيت أحمد: رئيس هيئة الأركان (أي المسؤول السياسي) بلحاج جيلالي عبد القادر: المدرب العسكري العام (أي المسؤول العسكري) .أما محمد بلوزداد: فكان دوره القيام بعملية التنسيق بين مختلف الهيئات إلى جانب ضبط الاتصال مع المكتب السياسي لحزب الشعب الجزائري والذي يتم من خلال شخص واحد وهو حسين لحول الأمين العام للحزب. فهؤلاء الثلاثة هم الذين شكلوا قيادة الأركان، أما بقية الأعضاء فقد أسندت إليهم مسؤوليات التالية:

محمد بوضياف مسؤول قسنطينة .جيلالي رقيمي: مسؤول العاصمة وضواحيها (متيجة والتيطري أو كما يطلق عليها اسم الجزائر الأولى).محمد مروك: مسؤول الشلف والظهرة (الجزائر الثانية).عمار ولد حمود: مسؤول منظمة القبائل.أحمد بن بلة: مسؤول وهران.محمد يوسف: مسؤول شبكات الاستعلامات والاتصالات .مصطفى بن بولعيد مسؤول الأوراس. العربي بن مهيدي مسؤول عين مليلة (التابعة للمنطقة الأولى أثناء الثورة).مراد ديدوش.مسؤول الشمال القسنطيني.رابح بيطاط من الشمال القسنطيني وعلي محساس من العاصمة.

هذه التشكيلة لم تتغير حتى بعد مجيء حسين آيت أحمد الذي تسلم المهام خلفا لمحمد بلوزداد في نوفمبر 1947، وستكون مهامها متعددة من تدريب إلى جمع للأسلحة، إلى الاهتمام بالاستعلامات عن المحتل، والاطلاع على تنظيماته وتحركات أهم أجهزته العسكرية والبوليسية والإدارية ⁽¹⁶⁾. وقد بدأ تنظيم المجندين في المنظمة عبر التراب الوطني على النحو التالي:**الفوج:** ويتكون من أربعة (04) مناضل يرأسهم مسؤول .**الفرقة:** وتتكون من ثلاثة (3) أفواج ومسؤول.**الفصيلة:** وتتكون من ثلاثة (3) فرق ومسؤول. وتعد هيئة الأركان قمة الهرم الهيكلي. كما كان للمنظمة شبكات أخرى:

شبكة لتوفير الملاجئ السرية للفارين أو المطلوبين وإعداد مخابىء للأسلحة والذخيرة.

شبكة الصانع أو قسم المتفجرات: مهمتها صنع وتركيب مختلف أنواع المتفجرات وكان على رأس هذا القسم السيد بلحاج جيلالي.

شبكة الاتصالات: وتعد من اكبر الشبكات لتعدد واتساع المهام الموكلة إليها حيث نجد قسم الإشارة وهو مختص بالراديو والكهرباء "استقبال الإشارات " وجمع المعدات وصنعها أو تركيبها، وكذلك قسم للاتصالات مهمته شراء أجهزة الاتصالات والتدريب على استعمالها، وآخر مهمته رصد تحركات وتنظيمات الأجهزة الإدارية والبوليسية والعسكرية الاستعمارية، ومعاقبة الخونة.

قسم الفداء: ومهمته القيام بعمليات فدائية مثل تصفية الخونة وغلاة الإدارة الاستعمارية والقيام بتفجير مراكز استعمارية، وقد كانت هذه الهيئات معزولة عن بعضها البعض حفاظا على امن المنظمة

وفي ظرف حوالي سنة تمكنت المنظمة من وضع الترتيبات الهيكلية والنظامية عبر التراب الجزائري حيث وصل عدد أفرادها حوالي ألف وخمسمائة (1500) مجند يعملون في سرية كاملة وتدريب مستمر (17).

وأمام وصول النضال السياسي للحركة الوطنية الجزائرية إلى منعرج حاسم، كانت المنظمة عبر أنحاء التراب الوطني ترسي دعائمها انطلاقا من التخطيط واختيار رجالها وفقا لمعايير دقيقة إمعانا في السرية. كما تشكلت العديد من الخلايا الأخرى التي كانت لها مهام متعددة كالديعاية والعمل العسكري المباشر، حيث كان من بين عناصرها من شارك في الجيش الفرنسي خلال الحرب العالمية الثانية أو في حرب الفيتنام.

واعتبر مشكل جلب السلاح والتمويل من أكبر المشاكل المهام وأخطرها منذ البداية، إذ كان لزاما على مناضلي المنظمة البحث عن الأسلحة سواء داخل الوطن أو خارجه عبر الحدود الليبية والتونسية والمغربية قصد تهريبها أو شرائها.

يقول أحمد بن بلة في مذكراته: "إننا لا نعدم نقودا في الجزائر ، وإنما يجب أن نأخذها حيثما توجد في البريد أو في البنوك . لنكن منطقتين مع أنفسنا إذا كنا على استعداد للتضحية بحياتنا في هجوم عنيف ضد المحتل فلا ينبغي أن نتخثر احتراما أمام خزائنه المالية". وهكذا يفتح بعض أعضاء المنظمة الخاصة مثل أحمد بن بلة وحسين آيت أحمد ومحمد خضير الطريق لتجاوز الأزمة المالية واعتبار الأموال التي يستفيد منها المعمرون ويتداولونها في البنوك والمصاريف ملكا مشاعا لكل الجزائريين. وبعد تفويض من الحزب اثر اجتماع اللجنة المركزية في شهر ديسمبر 1948 تم مهاجمة مركز بريد وهران ليلة 5 أفريل 1949 ورغم خطورة العملية فانها لم تتجاوز مبلغا قدره 3070000 فرنكا عكس ما كان متوقعا¹⁸.

الوقع أن أعضاء المنظمة قد وجدوا أنفسهم أخيرا في مأزق صعب فلا القيادة السياسية اتخذت القرار بتفجير الثورة ولا هي سمحت بذلك للمنظمة العسكرية بحجة أن الوقت لم يحن بعد والشعب غير مستعد لاستيعاب الثورة والإمكانات غير كافية والتدريب غير مكتمل .

ومهما يكن من أمر فقد تم اكتشاف المنظمة يوم 18 مارس 1950 من طرف السلطة الاستعمارية، حيث تمكنت الشرطة الفرنسية من القبض على المئات من المناضلين من بينهم أعضاء هيئة الأركان مثل أحمد بن بلة وجيلالي رقمي قائد تنظيم العاصمة وعمار ولد حمود من منطقة القبائل وبلحاج جيلالي مدرب وطني وحمو بوتليليس قائد المنطقة الوهرانية وأحمد محساس قائد منطقة الجزائر الجنوبية. كما تم كشف أهم مراكز ومخابئ الأسلحة وذخيرتها وتعرض أعضاء المنظمة للقمع والتعذيب، وصدرت ضدهم أحكام جائرة مثل الأعمال الشاقة والسجن المؤبد منهم أحمد بن بلة ومحمد خيضر وحسين آيت وبوجمعة سويداني. حيث فر بعضهم من السجن خارج الوطن خاصة القاهرة وفرنسا مثل أحمد بن بلة ومحمد خيضر وحسين آيت أحمد ومصطفى بن عودة، ومحمد بوضياف، ومراد ديدوش وبعضهم ظل في حالة فرار إلى غاية اندلاع الثورة مثل العربي بن مهيدي وعبد الحفيظ بوالصوف ورمضان بن عبد مالك في منطقة وهران ورابح بيطاط وبالحاج بوشعيب وسويداني بوجمعة في مقاطعة الجزائر ولخضر بن طوبال ومحمد مشاطي في قسنطينة .

بعد ذلك ابتعدت القيادة الحزبية عن الأهداف الثورية التي سطرته منذ البداية وهذا ما جعل أعضاء المنظمة يفكرون في اتخاذ موقف مستقل نهائيا عن المنظمة السياسية، وكانت بداية الانفصال بداية صعبة لأنهم أصبحوا يعيشون في عزلة تامة، حيث واصلت بعض المناطق نشاطها العسكري مثل الأوراس التي ستظل معقلا للثوار الذين كانوا على اتصال دائم مع بعضهم البعض.

وبالرغم من اكتشاف المنظمة فقد استطاعت أن تكون عددا من الرجال قامت بتدريبهم على أساليب القتال وطرق استعمال السلاح.

مشكل التسلح:

لاشك أن مشكل التسلح كان من أهم المشاكل التي واجهت الثورة في السنوات الأولى على الأقل، حيث كان المصدر الأساس في التسليح هو ما بقي من عمل المنظمة. ففي سنة 1947 تم شراء اسلحة بقيمة مليونين (2.000.000) فرنك فرنسي قديم من ليبيا خزنت في واد سوف⁽¹⁹⁾ وكانت حمولتها تحتوى على مائة وثلاثين (130) بندقية حرب من نوع سطاتي "Stati" وأربعة صناديق ذخيرة، حيث نقلت على ظهور الجمال بالقرب من الأوراس " بزرية حامد بين مدينة بسكرة وسيدي عقبة فاستلمها مصطفى بن بوالعيد بنفسه ثم كانت الحمولة الثانية بعد فترة وجيزة احتوت على ثلاثة وثلاثين (33) بندقية من نوع سطاتي « stati » وصندوق ذخيرة نقلت الى بسكرة ثم قسنطينة في شاحنات مخبأة في صناديق التمور⁽²⁰⁾.

ويبدو أن هذه الأرقام قد عرفت زيادة مستمرة نظرا للنشاط الكبير الذي بذلته المنظمة الخاصة حيث نجد بعض العناصر تذكر ارقاما تفوق ذلك بكثير تصل الى ثلاثمائة وعشرين (320) بندقية حربية في ربيع 1948⁽²¹⁾. كما شهدت المنطقة الغربية هي الاخرى عمليات من نفس النوع عبر الحدود الجزائرية المغربية وخاصة نحو جبال النمامشة والغرب الوهراني وساعدهم في عملية النقل نهر الملوية وتمت هذه العمليات بصورة تدريجية فلم تكن الحمولة لتزيد عن خمسين (50) بندقية. وتشير بعض المصادر إلى حوالي مائة وخمسين (150) أو مائتي (200) بندقية أو أكثر قد تم تهريبها. فقد ذكر المؤرخ الفرنسي جاك دوكسر أن عدد الأسلحة في الجزائر آنذاك كان قد بلغ حوالي ثمانين ألف (80.000) بندقية صيد⁽²²⁾.

لكن المهم هو تفجير الثورة وانتشارها بين الفئات الشعبية، وفي هذا يقول الشهيد مراد ديدوش: " يجب أن نعطي الانطلاقة، وإذا استشهدنا فسيخلفنا آخرون يواصلون السير بالثورة قدما نحو الاستقلال. يجب أن نشعل الفتيلة ومن أجل هذا فلسنا في حاجة إلى وسائل مادية ضخمة".

ومع نهاية سنة 1953 والنصف الأول من سنة 1954 كان حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية قد انقسم إلى تيارين متصارعين حول القيادة :

المصاليين والمركزيين. وفي خضم هذا الصراع اتخذت بعض عناصر المنظمة السرية موقفا ثالثا كمخرج للأزمة وهو المرور إلى الكفاح المسلح وعدم الانشغال بالصراعات السياسية العقيمة. وقد استطاعت هذه العناصر أن تجمع شملها وتنظم صفوفها بعقد لقاءات مختلفة بين أبرز عناصرها منها الاجتماع الذي انعقد في 25 جوان 1954 بالعاصمة وعرف باجتماع (22). وكان أهم اجتماع لهذه المجموعة هو اتخاذ القرار بتفجير الثورة في أقرب الآجال بالتنسيق مع أعضاء الوفد الخارجي للحزب المتواجد بالقاهرة: (أحمد بن بلة، الحسين آيت أحمد، محمد خيضر).

بعد اندلاع الثورة ليلة أول نوفمبر 1954 أصبح مطلب الحصول على الأسلحة بالنسبة للمجاهدين قضية حياة أو موت خاصة وأن أغلبهم كان بدون أسلحة ، فكيف ستكون المواجهة مع الجيش الفرنسي الذي كان يعتبر حتى ذلك الوقت من أقوى الجيوش في العالم بعدده وعناده وخبراته؟ في هذه الاثناء كان أحمد بن بلة القائد السابق للمنظمة السرية قد استقر في القاهرة مع الوفد الخارجي منذ هروبه من سجن البليدة سنة 1952 حيث كان يعمل رفقة محمد خيضر وآيت أحمد الحسين ثم محمد بوضياف حتى أصبحت له علاقة وثيقة بالرئيس جمال عبد الناصر قائد الثورة المصرية، وبالامير عبد الكريم الخطابي رئيس لجنة تحرير المغرب العربي حيث تمكن من مساعدة الزعيمين المذكورين إنشاء شبكتين هامتين لادخال الأسلحة إلى الجزائر عبر الحدود الشرقية والغربية للجزائر وهذا بالتنسيق مع الثوار التونسيين والمغاربة .

فالشبكة الأولى كانت تمتد من القاهرة إلى طرابلس التي كون بها قاعدة هامة بمساعدة جمعية عمر المختار، عمل فيها بعض الإخوة من الجزائر وتونس والمغرب في إطار ما يعرف بجيش التحرير المغربي ومن ابرز هؤلاء: الهاشمي عبد السلام الطود وهو مغربي منحه محمد خيضر بالقاهرة تعيينا بتاريخ 14/9/1954 للبحث عن الأسلحة وشرائها. كما عمل معه من الجزائر كل من: محمد بوعزة، محمد عار، بشير قاضي، عمر البرجي ومن التونسيين عز الدين عزوز يوسف العبيدي، الهادي عمر .

لقد شكل هؤلاء فريقا متكاملًا في العمل لصالح حركة التحرر الشمال الأفريقي تحت إشراف لجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة إلى غاية سنة 1956، وبالنسبة للجزائر كانت الأسلحة تتطلق من ليبيا وتمر عبر الجنوب التونسي مع السلسلة الجبلية لكل من معسكر النقب ثم جبل عنفوف بالجزائر فجبل العنق الأبيض المتصل بالاوراس بمساعدة جيش التحرير التونسي وبعض مناضلي حزب الدستور الجديد .

وعبر هذه الطريق أوصل المناضل الأزهر شريط عدة شحنات إلى قادة الولاية الأولى: مصطفى بن بولعيد وشحاني البشير و عباس لغرور، كما أرسلت شحنات إلى الولايتين الثانية (الشمال القسنطيني) الثالثة (القبائل) عن طريق منطقة سوق أهراس إلى مصطفى بن بولعيد الذي كان من أكبر الاثرياء، حيث قام برهن جزء من أملاكه في سبيل الله لاستقلال الجزائر وأقدم أيضا ديدوش مراد على رهن جزء من ثروته وكذا الحاج بن علة الذي قدم مبلغا قدره 1.500.000 فرنكا جمعها من سكان منطقة الظهرة بوهران .

كما بدأت جهود قادة الثورة في الخارج تكمل بالنجاح ،لاسيما مع البلدان العربية التي أبدت استعدادها لدعم الثورة وتزويدها بالأسلحة اللازمة، وكانت البداية في شهر فيفري 1955 عندما قدم يخت الملكة " دينا " عاهلة الاردن محملا بالسلح والذخيرة الحربية، حيث تم الإفراغ في ميناء "كابودياوا" في منطقة مليلية المغربية المحتلة من اسبانيا، وقد ضمت هذه الحمولة أسلحة حديثة تنوعت بين مدافع رشاشة ثقيلة وبنادق رشاشة خفيفة وبنادق عشرية انجليزية الصنع وصناديق الذخيرة ،وبعد هذه العملية توالى عمليات جلب السلاح...

وإذا كان الكفاح المسلح يمكن أن يخلص إلى نتيجة فعالة وإيجابية ،فان العمل السياسي التمهيدي كان أمرا ضروريا قبل الشروع في العمل العسكري ، فكل نشاط يجب ان تسبقه فلسفة او أسلوب نظري لأنه يمر من مرحلة نظرية "سياسية " إلى مرحلة تطبيقية، ومن هنا فقد شرع الجناح الثوري في عمل سياسي مستقل لم يخرج عن الإطار النظامي لتوعية الجماهير وإعدادها نفسيا وتنظيميا، في وقت اندلعت فيه الأعمال الثورية الأولى في كل من تونس والمغرب، وتعمق الخلاف داخل الحزب بين

المصاليين والمركزيين، وهنا تحرك تيار ثالث ليفصل في هذا النزاع وتمت عدت لقاءات بين أعضاء من المنظمة الخاصة وهما محمد بوضياف ومصطفى بن بولعيد مع محمد دخلي مسؤول عام للتنظيم ومساعدته رمضان بوشبوية مراقب التنظيم، وانتهت هذه اللقاءات بالاتفاق على بعث المنظمة الخاصة من جديد لدى القاعدة وهذا ما عرف بالقوة الثالثة للحفاظ على وحدة الحزب، وكان ذلك أصل إنشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل التي تأسست يوم 23 مارس 1954 في مدرسة الرشاد بالعاصمة وكان الهدف من هذه اللجنة كما يدل عليها اسمها إعادة وحدة الحزب وإنقاذه من التفكك وإعادة تأسيس القاعدة العسكرية فهل ستجرح هذه المرة في مهمتها ؟

بدا الاتصال بالمركزيين والمصاليين لإنهاء الخلافات لكن كل طرف اتجه إلى عقد مؤتمر خاص به وبذلك فشلت اللجنة الثورية في هذا المسعى الوطني الهام وبعد فشل هذه اللجنة وقع خلاف بين بعض قادتها لاسيما بين محمد دخلي ومحمد بوضياف: فبينما كان يرى الأول ضرورة استمرار اللجنة في مهمتها في جمع الشمل بين الإخوة الفرقاء كان يرى الثاني أنه يجب تجاوز هذه الأزمة والتفرغ للتحضير لإعلان الثورة ، ويمكن القول أن الرغبة الحقيقية لبوضياف وبن بولعيد لم تكن في استرجاع وحدة الحزب بقدر ما تكمن في إنشاء قوة ثالثة للتخلص من الطرفين بقيادة ثورة جديدة .

وهكذا قام بوضياف بعمل دؤوب للشم قدام المنظمة الخاصة فطلب من ديدوش مراد العودة إلى الجزائر كما ضاعف اتصالاته بمختلف اطاراتها سابقا أمثال رابح بيطاط، عبد الحفيظ بوالصوف (قائد دائرة وهران)، رمضان بن عبد المالك (قائد دائرة مستغانم)، لخضر بن طوبال وزينغود يوسف ومصطفى بن عودة (من قسنطينة) وشيحاني بشير(رئيس دائرة الأوراس) بالإضافة الى بن بولعيد الذي استطاع المحافظة على منطقة الأوراس والنمامشة بعيدا عن النزاع، كما اتصل بوضياف أيضا بالثلاثي الموجود في مصر والمتكون من أحمد بن بلة، ومحمد خضير، وحسين آيت أحمد.

أما على المستوى الداخلي فقد شهدت مختلف مناطق الوطن تلاحما بين الشرائح الشعبية وأعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وهكذا لعبت اللجنة دورا هاما في اعادة ربط الاتصال بين قادة المنظمة الخاصة وبين كل الذين يؤمنون بفكرة العمل المسلح، حيث انطلقت الثورة الجزائرية بعد كل هذه الأحداث الأليمة وهذا المخاض العسير ليلة فاتح نوفمبر 1954.

ومن أهم الأعمال التي قامت بها اللجنة عقد اجتماع الاثنين وعشرين (22) يوم 25 جوان 1954 وترأس هذا الاجتماع مصطفى بن بولعيد وقدم التقرير العام محمد بوضياف بالتناوب مع العربي بن مهيدي ومراد ديدوش وتناول التقرير المسيرة النضالية للمنظمة الخاصة .

وكان الهدف من هذا الاجتماع أيضا محاولة جمع الأعضاء والممثلين لكل أنحاء الوطن للتنسيق بين المناطق أولا وتحقيق مبدأ الشمولية ثانيا والتأكيد على مبدأ القيادة الجماعية والحفاظ عليها ثالثا لجعل الثورة المسلحة تتبع من أعماق الطبقة الشعبية. وقد انبثقت عن اجتماع الاثنين وعشرين (22) لجنة تنفيذية أو لجنة الخمسة (5)، فبعد تعيين " بوضياف" كمسؤول وطني استدعى بدوره في اليوم الموالي كل من مصطفى بن بولعيد ومراد ديدوش والعربي بن مهيدي ورابع بيطاط، وكان على اللجنة أن تبدأ أول خطوة وهي استمالة منطقة القبائل وكسب قادتها ومسؤوليها الى جانب هذا التنظيم الجديد.

والحق أن منطقة القبائل كانت مؤيدة للثورة منذ عهد المنظمة الخاصة ولكنها لم تشارك في اجتماع الاثنين وعشرين (22) باعتبارها قد مالت إلى الطروحات المصالية ، كما أن قائدها كريم بلقاسم كان متحفظا من ل.ث. و.ع، من جهة ومن محمد بوضياف من جهة أخرى بسبب وجود علاقة كانت تربطهما باللجنة المركزية للحزب، ولكن نظرا لكون منطقة القبائل تكتسي أهمية استراتيجية بالغة سواء من حيث موقعها الجغرافي أو من حيث أصالة مناضليها لم يكن بالا مكان الاستغناء عنها. وتوالت الاجتماعات الى غاية 25 أكتوبر 1954 بـ " بوانت بيسكاد المعروفة اليوم بالرايس حميدو، وأفرزت عن اتخاذ قرارات حاسمة تمثلت فيما يأتي :

أولاً: تحديد يوم اندلاع الثورة .

ثانياً: وضع بيان أول نوفمبر .

ثالثاً: تعيين المنسق بين الداخل والخارج.

رابعاً: التقسيم الإداري للبلاد.

خامساً: تسمية الحركة السياسية الثورة باسم جبهة التحرير الوطني ، والذراع

العسكري للجبهة باسم جيش التحرير الوطني.

سادساً : اقرار مبدأين لتنظيم العمل العسكري وهما اللامركزية وأولوية الداخل

على الخارج.

وبهذه القرارات الثورية الحاسمة تم تجاوز كل العقبات للإعلان عن انطلاق الثورة

والشروع في العمل العسكري لإنقاذ الحركة الثورية من التصدع والانهييار باعتبارها

الوسيلة الوحيدة لتجاوز الصراعات وتحرير الجزائر .

الهوامش

1- Nicole Dreyfus : le massacre du 08 mai 1945 et ses conséquences dans le développement de la lutte nationale algérienne, Université 08 mai 1945 , Actes du 4 éme colloque, D.P.U.G 2006 , p.23.

2- Archives Aix CAOM :81 F 867, Rapport de l'union locale de Guelma adopté à l'unanimité le 20/06/1945 par les responsables et adhérents.

3- Claude Paillat : Vingt ans qui déchirèrent la France, tome 1, Ed. Robert Laffont , Paris , 1969,p60.

4- Jean louis Planche : le martyr des innocents Guelma , mai – juin 1945 , Actes du 4 éme colloque , D.P.U.G 2006 , pp-18-19.

5- Archives Aix CAOM :81 F 867 Rapport secret du Gouverneur général de L'Algérie à Mr le Ministre de l'intérieur le 14 juin 1946.

6- Archives Aix , 1 CM55, Rapport secret du Gouverneur général au Ministère de l'intérieur , le 05 Octobre 1945.

7- Archives Aix, CAOM :81 F 867 Rapport secret du Gouverneur général de L'Algérie à Mr le Ministre de l'intérieur le 14 juin 1946

8- Archives Aix ,1CM50, Préfecture des Constantine, centre d'information et d'étude . Secret, Constantine le 21 mai 1945.

09Archives Aix , 1CM50, Préfecture de Constantine, le 22 mai 1945

10 -Archives Aix , 1CM50,

11 -Idem.

- 12 - J.L. Planche, Op.cit, p20.
- 13 - Allocution de M.Tixier, Ministre de l'intérieur, prononcée à la radio d'Alger le 30 juin 1945.
- 14 - Nicole Dreyfus : Op.Cit., p.24.
- 15 - Ahmed mehssas , le mouvement révolutionnaire en Algérie de 1ère guerre mondiale à 1954 , paris 1979, p. 254.
- 16- محمد الطيب العلوي ، مظاهر المقاومة الجزائرية (1830 - 1954) ، الجزائر 1994 ص 238.
- 17- الزبير سيف الاسلام وآخرون، مؤامرة من خلف الستار، الجزائر 1992، ص28.
- 18- Ben youcef ben khedda , les origines du 1^{er} novembre 1954 E. Dahleb Alger , 1989 , p 146.
- 19- أبو القاسم سعد الله ، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر ، ج3 ، بيروت 1990 ، ص.106
- 20- Ben youcef ben khedda , Op.cit.,p.123 .
- 21- عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، دار البعث، الجزائر 1991، ص. 198.
- 22- J.Doxer , S.O.S Algérie , Paris , sans date, p. 72.